تقييم حملة الدفاع
في محاكمة 5 أوت 1974

منذ 67 وتونس تشهد المحاكمة تلو الاخرى وقد وقفت يوم 5 أوت 1974 محاكمة 202 مناضلين من طلبة وعمال ومعلمين أمام الماثلة وقضت محكمة أمن الدولة بأحكام قاسية بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي والانتماء الى جمعية غير مستعرف بها وغيرها من التهم الملفقة التي اقل ما يقال فيها انها تتناقض والبند الثامن للدستور الذي ينص على كل الحريات السياسية والنقابية والذي كان حصيلة نضالات شعبية خاضها شعبنا ضد الاستعمار الفرنسي المباشر.

لقد حور النظام نص البند الثامن للدستور الى نص خال من اى ظاهرة ديمقراطية حين اصدر قانون 1969 الذي نص فيه وان اي تجمع ديمقراطي يجب ان يكون موافق عليه من قبل وزارة الداخلية

يعني ذالك منا السلالة القامعة

ولعلنا نؤكد ان كل ما يقوم به النظام من عمليات اخلاً بنصوص الدستور من فحواه الدمقراطي تهم كل تنظيم سراً كان سياسي ارجماهيري وكل من يطالب بالحريات الديمقراطية والحرية ويناضل من اجل الدفاع عن حقوقه المشروعة.

فواجبنا الدفاعي يقتضي ان نكون مجندين لمجابهة كل عمليات القمع والاضطهاد بكل انواعها والدفاع عن كل من كانوا ضحية السياسة التعسفية للنظام.

فاعتقادنا بضرورة الدفاع عن ضحايا القمع بمختلف آرائهم السياسية هو واجب ديمقراطي تمليه علينا طبيعة نضالنا النقابي والسياسي خاصة حين نعلم ان نقابتنا ضحية نفس القمع المسلط من قبل السلطة على كل الدمقراطيين والتقدميين والثوريين التونسيين.
ومرتكز قوة وحركة فيض 72 يجد ان معاداة النظام لحرية التعبير والتنظيم وبالطبع سياسته المعادية للدمقراطية.

ولكي نقيم اعمالنا الدفاعية تجاه المحاكمة يجب ربطها بالوضع العام في البلاد فلقد اكدت كل المظاهر بان النظام القائم في بلادنا ليس الا لباسا تونسيا للاستعمار الاجنبي الذي ارتمثل سابقا بحضور عسكري مباشر على ارضنا فانه يختفي اليوم ومنذ 1956 تحت اطار مرغدة وتتسم خاصة بالاستعمار الاقتصادي الغير المباشر. وحتى يقوم النظام بدوره المرسوم له واللذي يقتضي خدمته لمصالح اسياده من امريكان وغيرهم وحتى يفرض عمالته للامريالية واضطهاده الاقتصادي والثقافي والسياسي للشعب اتبع النظام سياسة كذب ودمغجة وقمع تتمثل خاصة في معاداته للدمقراطية حيثما ولاظهار نفسه ديمقراطيا في الوقت الذي يقمع فيه كل من يحاول التعبير عن رايه والدفاع عن مصالحه.

فبماذا نفسر سيطرته على نقابتنا التي ناضلت من اجل الدفاع عن مصالح الطلبة والمطالبة بتمثيلهم الصحيح والدمقراطي في القيادة والقاعدة.

وبماذا نفسر سيطرته على كل النقابات الاخرى مثل الاتحاد العام التونسي للشغل.

ان هذه دلائل واضحة جدا عن معاداة النظام للدمقراطية وعن طبيعته الرجعية المناهضة لابسط الحقوق الانسانية.

وحتى يفرض النظام سياسته الرجعية هذه فانه يقوم بعمليات اخرى متوجة وموكدة لابعاده اللادمقراطي فهو من خلال ممارسته اليومية يقوم بالاعتقالات العديدة وكل ما ينجر عنها من تعذيب وتنكيل وسجن ومحاكمات اعطياتية.

وتغطية عملياته التعسفية يستعمل النظام وسائل الدعاية العديدة والضخمة حتى يبرز برامجه ومخططاته الملعونة وهو بسياسته الدعائية والقمعية الى

1 عزل ما يسميهم بالمخربين والشرذمة بواسطة وسائل الاعلام وذالك للحفاظ على امنه و"شعبيته" بالداخل.

2 عزل كل الدمقراطيين والتقدميين في الخارج بخلق جدار صمط رهيب يخفي من ورائه حقيقة سياسته المناهضة للشعب وذلك للحفاظ على حرفائه بالخارج.

3خلق هوة بين المناضلين والفئات الشعبية المضطهدة بالاعتماد على اطروحات سياسية كاذبة تحاول اظهار تناقض بين مصالح الشعب وما يطمح اليه كل المناضلين الدمقراطيين وغيرهم في الذي تظهر فيه الفئات الشعبية المضطهدة مساندتها لكل من يطالب بحقوقه الدمقراطية ويهدف النظام من خلال ذالكتقسيم ثم ضرب اي تحركجماهري سواكان مطلبي اوسياسي.

4تحضير موتمر الحزب والانتخابات الرئاسية. ولتحقيقذلك يقوم على مستوى كل الجهات والفئات الشعبية محاولا ربح ما تبقى له من شعبية واظهار حسن نيته ونزاهته. ولاكنه يدمغجته يبني مصرعه اذ ان الدلائل تدلعلى ان الشعب بفئاته المضطهدةغاضب ومستكر سياسة النظام.

اذ
او لقد اثبت المحاكمة في هذا المضمار أن الذين اراد النظام محاكمتهم هم الذين دافعوا عن حقوق الشعب و طالبوا بالحريات الديمقراطية. ونددوا بهيمنة الامبريالية على بلدنا وكشفوا وجهه الرجعي ومواقفه المناهضة لحركات التحرر العربي والعالمي وخاصة موقفه من قضية فلسطين.

ولقد كان للمحاكمة صدى كبير في الاوساط الطلابية و العمالية في الهجرة ولكنها لم تلقى تخلى يمكن من الدفاع عد المحكومين بطريقة شاملة وحسب برنامج مخطط.

فلقد علمنا بوقوع المحاكمة قبل بكثير ولم نقم باي عمل اعلامي او غيره لتحضير الراي العام الديمقراطي الفرنسي والهجرة التونسية.

وهذا ناتج اعمالنا لهذا النضال وعن مفهومنا الغير الواضح للدفاع وعن عدم ايجاد طرق عمل صحيحة التي يمكن ان تسلكها للقيام بالدور المرسوم لنا. وكل ورغم كل ما ذكرناه من نقص فلقد وقعت تحركات عديدة للطلبة والعمال لتونسيين الذين عبروا عن سخطهم وتنديدهم للمحاكمة وقد تجلى ذلك في الحملة التي قام بها العمال والطلبة بباريس والتي كان اطارها لجنة موسعة للدفاع عن ضحايا القمع.

ووجود هاته الجنة نتج عما تعيشه لجنة اعلام والدفاع عن ضحايا القمع. من ظروف ذاتية وعدم تجاوبها مع متطلبات الدفاع لفائدة المحكومين. وقد رسمت اهداف هاته اللجنة الموسعة.

1) التنديد بالمحاكمة والاحتجاج ضدها.
2) الدفاع عن المناضلين ماديا ومعنويا.
ا) ارسال محامين لحضور الجلسات ونلاحظ في هذا المضمار انه قد وقع رفض حضور المحامين في الجلسات من قبل النظام.
ب) ارسال اعانات مادية للمحكوم عليهم ولعائلاتهم المضطهدة ماديا ومعنويا
3) تكسير جدار الصمت الذي رماه الدستور في الداخل والخارج.
أ) الاعلام في الاوساط الدمقراطية الفرنسية والعالمية.
ب) الاعلام على مستوى العمال المهاجرين وتشركهم في القيام بالحملة وانجاحها.

ولقد اوجبت علينا الظروف القيام بعمل محسوس حتى يتم تحقيق الاهداف المرومة نظرا لصمت الصحافة الفرنسية واعتنائها بالمحاكمة. فكان هدفنا الاول تكسير جدار الصمت الموجود في تلك الظروف ولقد وقع احتلال القنصلية التونسية بباريس التي تمثل المؤسسة القمعية في الجزر كوسيلة حلم فيها جدار الصمت الرهيب بما خلقته من ردود فعل في الوسائل الاعلامية التونسية (الصحف والاذاعة) وبعض الصحف الفرنسية (خاصة لوموند) التي اعلنت عن الاحتلال وسمحت لبعض المقالات بالتنديد بالمحاكمة والجو السائد حولها. كما ان عملية الاحتلال عبرت عن تنديدنا واحتجاجنا للنظام القمعي.

ويمكن ان نقول ان النتائج الايجابية المتحصل عليها من خلال هاته الحملة كفيلة بان تعاينا الدرس الذي يجب ان نستخلصه منها حتى تكون لنا رؤية اكثر وضوحا في المستقبل وخاصة ايجابية العمل الوحدوي الذي يتعدى مرحليا التناقضات الثانوية وما ينجر عنها من اوامر مؤنية.

اما الانعكاسات السلبية للحملة على نقابتنا ومطالبنا النقابية فيمكن ان نلخصها فيما يلي:

1) باعتبار ان النقابة شاركت في الحملة بتوفير عدد كبير من مناضليها ودورهم الذي لعبوه وباعتبار الصفة التسعة للاضراب وطبيعة العمل التي كانت وحدوية (نسبيا) فان هذا الاضراب يتطلب برنامج سياسي ادنى يتفق عليه كل الاطراف ويعبر عن الملامح المشتركة ولمطالب المختلفة.

فالبرنامج السياسي الادنى الذي كان من الواجب رسمه لم يقع تحضيره وكان العمل مبني على مسائل مبدئية ويعني ذلك ان كل المناضلين كانوا متفقين مبدئيا على القيام بالحملة غير انه يجب ربط هذا الاتفاق ببرنامج نظرا لما للاضراب من خاصيات كما قد ذكرناها.

وفي هذا المضمار فان النقابة لم تستطع بسط مطالبها وشعاراتها في هاته الحملة مما افقدها الوجود الفعلي فيها.

2) باعتبار ان عددا كبيرا من المناضلين النقابيين تشاركوا في الحملة بصورة فعلية فان بعض الاعمال النقابية لم يقع القيام بها ونخص بالذكر اعمال لجنة التنسيق واعمال اللجنة التحضيرية فبالرغم من ان هاته الاعمال تعد ثانوية بالنسبة للمحاكمة وللحملة فان ذلك لا يعني اهمالنا التام لنشاطات نقابية تخدم الحركة الطلابية. ويمكن الخلاص من هاته الظواهر التي مست باعمال النقابة بالتنسيق وتوزيع القوى الذاتية حسب المعطيات الموجودة.

نضيف الى ذلك الدور الغير الكافي للنقابة في اتصالاتها بالنقابات الاخرى العربية والعالمية فلقد وقعت كتابة نص وقعت فيه النقابات الطلابية وهذا غير كاف حتى تقوم هاته النقابات بدورها المساند لنقابتنا.

CAL. VGET